دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الجملة في الدراسات اللغوية
المصدر:	مجلة كلية الآداب واللغات
الناشر:	جامعة بسكرة - كلية الآداب واللغات
المؤلف الرئيسي:	سعدية، نعيمة
المجلد/العدد:	ع 9
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	يونيو
الصفحات:	71 - 99
رقم MD:	493117
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الجملة الفعلية، اللغة العربية ، التراكيب اللغوية ، بناء الجمل، اللسانيات ، علم الأصوات، الجملة الأسمية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/493117

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الجملة في الدراسات اللغوية

الدكتورة : نعيمة سعدية
قسم الآداب و اللغة العربية
كلية الآداب و اللغات
جامعة محمد خيضر –بسكرة–

Résumé:

La phrase est une petite unité qui peut donner un message complèt au récepteur. La grammaire, dans toute recherche, traite la structure de la phrase, sa nature et ses normes.
Ces domaines de recherche sont ceux de la linguistique contemporaine qui tend à s'approcher du concept général de la phrase .

ملخص:

الجملة وحدة صغرى، يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة والمغزى والقصد للمخاطب؛ لذلك دأب الدرس النحوي القيام في مجمل أبحاثه عليها، من حيث تأليفها ونظامها وطبيعتها، وغير ذلك من القضايا.
وقد تبعه في هذا الدرس الغوي الحديث، الذي عدّ الجملة أكبر وحداته؛ وتحاول هذه الدراسة الاقتراب من مفهوم الجملة – بعمومه– ومن ثمة مفهومها اللغوي، في ظل جهود العلماء في هذا الدرس، أي كيف تجلى التعامل مع الجملة في نطاق الأبحاث اللسانية المختلفة والمتنوعة.

إن اللغة فكر منتظم في صلب مادة صوتية، غايتها التعبير والتواصل،"هي نتاج يتقبله ويسجله المتكلم، دون أن يقوم بأي نشاط له فيها البتة، بل ليس لتفكيره فيها من نشاط سوى نشاط الترتيب"[1] ، ليشكل تركيبا من وحدتين متتاليتين فأكثر، تجمعهما علاقات سياقية حضورية متبادلة، يحددها النظام النحوي الخاص لهذه اللغة، والذي يميزها عن غيرها من اللغات.

وأحسن نموذج يمثل هذا التركيب في الدرس اللغوي، الجملة، التي اعتبرت من مشمولات الكلام لا اللغة عامة، لأن أخص خصائص الكلام، ما يتمتع به المرء من حرية في توليف وتنسيق الدلائل اللغوية المنعزلة ، لتحمل المعنى، وتؤدي المغزى والقصد.

يقول دي سوسير(F.De Saussure):" الجملة أحسن نموذج يمثل التركيب / السياق ، إلا أنها من مشمولات الكلام لا اللغة، أفلا ينجر عن ذلك أن يكون التركيب أيضا من مشمولات اللفظ/ الكلام"[2] ؛ ليقوم الدرس النحوي كله عليها من حيث تأليفها ونظامها ، ومن حيث طبيعتها ، ومن حيث أجزائها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء تأليفها من تقديم وتأخير، ومن إظهار و إضمار، وما يعترضها من معاني عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض.

أولا: في مفهوم الجملة وبنائها:

بداية؛ تجب الإشارة إلى أن الجملة كانت مصطلحا ذا جدل واسع- منذ البدايات- عند النحاة؛ فمنهم من جعلها مرادفة للكلام، باعتماد شرط الإفادة كابن جني وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري، إذ "الكلام كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل"[3] .

ومنهم من حاول التفرقة بينهما لتعريف الجملة كرضي الدين الاستراباذي، الذي جعل الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي ، سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا. كالجملة التي هي خبر المبتدأ ، وسائر ما ذكر من الجمل ، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته وكل كلام جملة، ولا ينعكس "[4] .

ومن هذا المنطلق؛ فالجملة* سواء كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية لكونها تركيبا من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى؛ ، والشرط فيها، أن تكون تركيبا له معنى مستقل مفيد فائدة يكتفي بها المتكلم و السامع [5]؛ فالجملة عند المبرد " ما يحسن عليها السكوت و تجب بها الفائدة للمخاطب " [6]، أو هي كل لفظ مفيد مستقل بنفسه مفيد لمعناه [7].

وذات التعريفات انعكست في الدرس اللغوي المعاصر، مع مراعاة ظروف التطور؛ إذ اعتبرت الجملة في أقصر صورها، هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر؛ فليس للجملة طول محدد، بل تتراوح بين القصيرة جدا، و الطويلة جدا، لأن المهم فيها خاصية الإسناد، أو تحقق طرفي الإسناد الذي تنعقد به الجملة وليس لها حد أقصى تلتزم به، حيث إنها " مركب لغوي دال مكون في اللسان العربي من عنصرين رئيسين اثنين هما : المسند والمسند إليه اللذان يظهران في نماذج الكلام المشخص بصورة متعددة متنوعة بالغة الغنى تتضمنها بنى تركيبية أساسية كل منها يشبه النواة " [8].

وعليه، أخذت الجملة أبعادا مختلفة في ظل هذا الدرس؛ إذ اعتبرت "الشكل اللغوي المستقل، غير متضمن عن طريق أي تركيب نحوي في أي شكل لغوي أكبر"[9] إنها الوحدة اللغوية الأساسية أو الصورة اللفظية التي لها مطلق الأهمية في التعبير والإفصاح ، في أي لغة من اللغات ، والتي وقف الدرس اللغوي عندها منذ البدايات ؛ " لأنها عنصر الكلام الأساسي ؛ فبالجمل يتبادل المتكلمان الحديث بينهما , وبالجمل حصلنا لغتنا ، وبالجمل نتكلم ،وبالجمل نفكر أيضا . كما أن الصور اللفظية يمكن أن تكون في غاية التعقيد، والجمل تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعا. فهي عنصر مطاط ، وبعض الجمل تتكون من جملة واحدة " تعال " و" لا " و" آسفاه " و" صه " كل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملا يكتفي بنفسه" [10].

ومع لمسات الجدة والحداثة في الدرس النحوي خاصة واللساني عامة ، منحت الجملة تعاريف عديدة ومتنوعة، جراء الرؤى والنظريات المختلفة، بلغ حدها أكثر من مائتي(200) تعريف حتى اليوم . يقول روبرت ألان دي بوغراند "من المتعلق أن هذا التركيب الأساسي (ويقصد به الجملة) قد أحاط به الغموض والتباين حتى في وقتنا الحاضر ...ومازالت هناك معايير مختلفة لجملية الجملة دون الاعتراف صراحة – بأنها تعريفات نهائية كونها أساسا لتوحيد تناول موضوعها " [11] .

وفي معجم اللسانيات جاء تعريف الجملة على أنها" مجموعة من المكونات اللغوية ،مرتبة ترتيبا نحويا بحيث تكون وحدة كاملة في ذاتها ، وتعبر عن معنى مستقل "[12] ؛ ليجمع إبراهيم أنيس بين التعريفين، فيعتبر الجملة " في أقصر صورها أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة أو أكثر[13] ، أي ضرورة أن تكون الجملة ذات

تركيب معين وترتيب معين، وإفادة مستقلة يكتفي بها كل من المتكلم والمستمع .

ولكن؛ في محاولة تأسيسية لنحو ما فوق الجملة "نحو النص" ، عدت الجملة " بنية صغرى تتحرك متجهة نحو مثيلاتها لبناء " البنية الكبرى " التي هي النص الشامل " [14] ، إنها وحدة صغرى في وحدة أكبر، ترتبط فيها العناصر بأدوات ترجع إلى الفعل أو الاسم، و التوسع فيها لا يغير كثيرا من أصول الجملة، بفعل أدوات أهمها على الإطلاق الضمائر، والتي اعتبرت لوظيفتها في النحو العربي من المبهمات؛ " لوقوعها على كل شيء (..) و عدم دلالتها على شيء معين مفصل مستقل إلا بأمر خارج لفظها" [15] ، والتي لا تدل على ذات بعينها ، بل تـــدل على مطلق الغياب، و تحتاج في إرادة تعيين المقصود منها، وإحـــداث الدلالة إلى إضافة أو وصف أو تمييز، وغير ذلك، من طرق التضام المعروفـــة .والتضام أن يستلزم أحد العنصرين النحويين العنصر الآخر على هيئة " التلازم", وافتقار كل عنصر للعنصر الآخر.

والجملة وفق المنظور الوظيفي تتألف من شقين هما: المسند إليه (rhème) والمسند (♦thème)؛ وعليه، فالمسند إليه يأتي في المرتبة الأولى؛ لأن المرء يبدأ كلامه بالمعلومات المعروفة لدى المتكلم، أي الموضوع، ثم يأتي المسند/ المحمول/ الخبر، في الرتبة الثانية؛ إذ يحمل بعد تمهيد المسند إليه خلاصة الكلام المقصودة، مثال ذلك قوله تعالى:

" المال والبنون زينة الحياة الدنيا "[16]

مسند إليه مسند

والتركيب الإسنادي عند اندريه مارتنيه (A. Martinet) –أحد رواد التحليل الوظيفي– هو التركيب الذي لا يمكن اختصاره؛ إذ لا يمكن لأحد

أطرافه أن يؤدي خطابا لغويا لوحده، يقول مارتنيه: " إن أصغر قول لا بد أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث ويشد الانتباه إليه ونسميه المسند (prédicat) ويشير الآخر إلى مشارك إيجابي أو سلبي ونسميه المسند إليه (sujet) ويكون تقويم دوره أيضا على هذا الأساس" [17] ، ويعد التركيب الإسنادي النواة التي تقوم عليها العبارة وترتبط بها سائر الوحدات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

وعليه هناك ثلاثة عناصر يمكن للجملة أن تحلل من خلالها- عند مارتنيه :

1- العنصر المركزي : هو المحمول أو فحوى الكلام ، أي المسند .

2- أداة التحصيل: أي المسند إليه، وهو العنصر المشارك فاعلا أو مفعولا لكي يكون للمسند الحضور الذي يستحق كفحوى خطاب . وغالبا ما يكون الفاعل في اللغات الهندوأوروبية هو الأداة التي تعمل على التحصيل : وكلاهما (المسند والمسند إليه) عنصران إلزاميان لا يمكن حذفهما في الجملة .

3- أنماط الإلحاق: وهي التكملة لما لها من دلالات مستقلة عن مضمون الجملة ، الأساسي ، وهي تشبه في مفهومها ما يسمى " الفضلة " في نحونا العربي، والإلحاق نوعان: إلحاق بالعطف (coordination) في مثل قولنا :الحق سيف وسلطان

- وإلحاق بالتعلق(subordination) ويشمل وظائف نحوية مختلفة كالنعت والمضاف إليه ، الجار والمجرور...مثل : اشتريت كتابا نافعا ...إلخ

و نجدد الإشارة في آخر الأمر إلى أن مارتينيه لا يضع المسند والمسند إليه في مرتبة واحدة كما هو معروف في الدرس النحوي التقليدي، الذي يسوي بينهما انطلاقا من حكم العلاقة المنطقية التي بينهما (محمول وموضوع)، بل هو يعتبر المسند دون المسند إليه وحدة مركزية ليس في التركيب الإسنادي فحسب بل في تركيب الجملة كله .

وخلاصة الأمر أن الجملة مصطلح يدل على وجود علاقة إسنادية بين اسمين ، أو اسم وفعل ، والإسناد هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى ، وفسرت نسبة بأنها " إيقاع التعلق بين الشيئين [18] ؛ فكانت الجملة بذلك نوعان : اسمية وفعلية، وهي أولى الثنائيات التحليلية النحوية للجملة، والتي دأب عليها النحاة؛ حتى إلى عصرنا الحاضر إلى جانب البعض الآخر الذي انبثق من الثنائية الرئيسية (جمل لها محل من الإعراب / جمل لا محل لها من الإعراب)، (جمل بسيطة /جملة مركبة أو معقدة)...الخ .

ثانيا- التحليل الثنائي للجملة في الدرس اللساني:

نشير في بداية الأمر، إلى أول ثنائية تحليلية للجملة وقف عندها الدرس اللغوي النحوي، وانتقل بسبل تطورية-في المصطلح والتعامل- إلى الدرس اللغوي الحديث عموما، وهي (جملة اسمية وجملة فعلية)، وهذا تقسيم اعتبره مهدي المخزومي تقسيما صحيحا أقره الواقع اللغوي؛ لأن الجملة الاسمية "موضوعة للإخبار بثبوت المسند والمسند إليه ، بلا دلالة على تجديد أو استمرار ، وإذا كان خبرها اسما فقد يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن، وإذا كان خبرها مضارع (أي جملة فعلية فعلها مضارع) فقد يفيد استمرارا تجدديا إذا لم يوجد داع إلى الدوام،

فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام، ف"إن زيدا قائم " يفيد تجدد القيام لا دوامه قد اعتبرها ابن هشام والبصريون أساس للجمل العربية لأن الاسم أصل والفعل فرع" [19] والمسند إليه يتصف فيها بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد لأن هذا الأخير يدل على الدوام والثبوت .

أما الجملة الفعلية فموضوعة لبيان علاقة الإسناد مع دلالة زمنية على حدث في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، ويشير إلى تجدد سابق أو حاضر (في الماضي والحال) : كما تشير إلى استمرار دون تجدد وعليه فنظام الجملة في العربية سلك أحد الخطين : أحدهما يجري على هذا النحو :

مبتدأ (مسند إليه) + خبرا (مسندا) + متعلقا ظرفيا بالجملة الاسمية: جملة اسمية

على حين أن الثاني يجري على النحو التالي :

فعل (مسند) + فاعلا أو ما ينوب عنه (مسندا إليه)+ مفعولا به مباشرا + مفعولا ظرفيا =جملة فعلية [20].

إن الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجديد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلا لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها وقد جاء في التلخيص عند ذكر أحوال المسند :" وأما كونه – المسند – فعلا فالتقيد بأحد الأزمنة الثلاثة على أحضر وجه مع إفادة التجديد" [21]

يقول الجرجاني " إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء، وإما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدده المعنى المثبت به شيئا بعد شيء فإذا قلت (زيدا منطلق). فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا

فشيئا ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : (زيد طويل ، وعمرو قصير) فكما لا يقصد ههنا إلى أن يجعل الطول أو القصر يتجدد، ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق. كذلك لا تتعرض في قولك : زيد منطلق لأكثر من إثبات لزيد. وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت (زيد ها هو ذا ينطلق) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزء فجزءا، وجعلته يزاوله ويزجيه وإن شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلطف" [22]

وتلخيص ذلك، أن هذا التقسيم الثنائي للجملة الذي زاوله النحاة، واعتمدوه كونها تركيبا إسناديا يتكون في حالتيه من العناصر النحوية التالية :

1- المسند إليه وهو (المبتدأ، الفاعل، نائب الفاعل) أو ما تحول اسما لناسخ فعلي أو حرفي

2- المسند: (الخبر، الفعل).

الإسناد : وهو عنصر معنوي، يقول ابن الحاجب " وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند إليه والاسم بحسب الوضع يصلح بأن يكون مسندا ومسندا إليه، والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا إليه والحرف لا يصلح لأحدهما "[23]؛ إنه الجامع بينهما (المسند والمسند إليه)، ليتم العقد والتركيب ، وليستحق الإعراب، وليتحقق شرط مبنى الجملة (أي تتضمن إسناد يربط بين عناصرها) والتي قد تطول أفقيا فتكون ذات إسناد واحد (جملة بسيطة) أو إسنادات عدة (جملة مركبة) بحسب المعنى الذي يريده المتكلم وبحسب النظام الذي تبيحه قوانين اللغة [24] وعلى هذا الاعتبار، عدت " الجملة قاعدة الكلام ، ووحدة الإبلاغ الأولى بين الناس ، يضبطها قانون

عرفي، متواضع عليه بين أبناء الجماعة اللغوية يتوارثونه جيلا بعد جيل ولا يحيدون عنه إلا بمقدار يسير ، إذا اختل هذا النظام لا يؤدي الكلام غرضه في التواصل والتفاهم [25].

ولقد تعددت الرؤى لهذه الجملة وتعددت الدراسات حولها، مع ظهور اللسانيات (linguistique)، وتطور أبحاثها، كما تعدد التحليل عليها، كل بحسب المنطلقات والأهداف والمناهج؛ وجاءت معظمها حتى لا نقل كلها على شكل ثنائيات:

1- الجملة بين المكونات المباشرة والمكونات النهائية :

عدت اللسانيات العلم الذي يعتمد تحليل التراكيب إلى " العناصر التي تتكون منها إلى فونيمات تنتظم لتكون مجموعة من المورفيمات وهذه تنتظم بدورها لتكون الجملة التي تعد وحدة التفاهم والتخاطب بين المتكلم والسامع ووحدة الإفصاح فيما يجري بين الفرد ونفسه "[26] كما تعد وحدة نحوية صغرى تعبر عن معنى لا تستطيع الكلمة المفردة تقديمه ، وفي ذات الوقت تتميز إسناديا عن بعض التراكيب اللغوية الأخرى كالتركيب الإضافي ، الوصفي ، العطفي ...الخ

لأن النظرية الألسنية الحديثة تحلل اللغة من زاوية أنها مجموعة جمل. كل جملة منها تحتوي على شكل صوتي ، وعلى تفسير دلالي ذاتي يقترن بالشكل الصوتي ، وقواعد اللغة هي التي تفصل التوافق بين الصوت والدلالة ؛ إذ يستطيع – من خلالها – المحلل اللغوي أن يحلل التراكيب اللغوية ليصل إلى كنه المعنى فيها، وأن يتعامل مع الكلمات في التركيب على أنها المباني التي تتدفق حياة ، فيدرك المتكلم غرضه من تركيبه ، ويعرف السامع حدود مقصود المتكلم ومراده [27] .

وقد ارتبط هذا التقسيم ببلوم فيد(Bloom Field): صاحب كتاب "اللغة" 1932 ، والذي تناول قضايا الجملة من منظور تحليلها إلى مكوناتها النحوية المباشرة والمكونات النهائية، فاقترح هذا التقسيم من خلال مثاله من اللغةالانجليزية: (poor John ran away): أي المسكين جون جرى مسرعا

فالجملة هنا انقسمت إلى مكونين مباشرين ركنيين هما:

1- poor John: المسكين جون

2- ranaway:جرى مسرعا

ثم يقسم كل منها إلى مكونين مباشرين [28] فالأول يقسم إلى poor وjohn، والثاني إلى ran وaway أما المكونات النهائية فهي الوحدات الصرفية والمورفيمات ، وهي في التحليل الأخير:

-Poor: مورفيم

John:مورفيم

Ran:مورفيم مستقل

Away=away =مورفيم + مورفيم

وقد فرق بلومفليد- في كل هذا بين المكون النحوي والمركب النحوي؛ فالمكون النحوي هو أصغر وحدة لغوية يمكن أن تدمج فيما هو أكبر منها ليكونا مركبا ، وفي الوقت نفسه لا يمكن تجزئتها إلى ما هو أصغر منها، مع الاحتفاظ بقيمتها اللغوية ووظيفتها النحوية [29] ومثال ذلك : المركب النحوي التالي : الرجل ،يتألف من مكونين هما على التوالي "ال" التي لا يمكن تجزئتها إلى ما هو أدنى منها مع الاحتفاظ بوظيفة لها نحوية أو دلالية أو صرفية.

و " رجل " وهي الأخرى لا يمكن تقسيمها إلى أجزاء أقل منها مع الاحتفاظ لها بدور في التركيب

والتركيب النحوي- عند بلومفيلد- أقل من جملة، لكن يمكن للجملة أن تتألف من مركب نحوي واحد استنادا لتقدير ما هو مضمر ومقدر منها، فقولنا لأحد الأشخاص " اذهب " أو " go " مركب مؤلف من الفعل المذكور والضمير الغائب " أنت الذي يدل عليه السياق، والمكون –عنده لا يعدو أن يكون واحدا مما يأتي : مكون اسمي / مكون فعلي/ مكون حرفي.

ولا يمكن لأحد هذه المكونات أن يحل محل الآخر، والتركيب النحوي وفق ذلك نوعان : تركيب تغلب عليه الصفة الاسمية أو تركيب تغلب عليه الصفة الفعلية، وقد سماه مركزيا لأن أحد عناصره يمكن أن يحل محل الآخر دون أن يختل التركيب الجملي مثال : " الطالب المجتهد نجح " فهذه الجملة تتألف من مركبين : الأول: الطالب المجتهد ، والثاني يتألف من بقة الجملة.

والأول منها مركب مركزي لأن كلمة المجتهد يمكن لها أن تحل محل كلمة الطالب " فيقال " المجتهد نجح " مثلما يسوغ لنا قول : الطالب نجح.

وعليه، فإذا أردنا تطبيق هذا التحليل على جملة معينة، فلابد من اتباع الخطوات التالية:

1-تحديد العنصرين النحويين الرئيسيين والمباشرين.

2-تقسيم العنصرين الرئيسيين إلى عنصرين مباشرين آخرين.

3-الاستمرار في تقسيم العناصر إلى عنصرين، حتى نصل إلى المستوى الذي لا يمكن بعده تقسيم إلى مورفيمات دالة.

وهذا التحليل البنيوي البعيد عن الصفة الخطية (من اليسار إلى اليمين أو العكس) والمشجر ؛ يبدأ بالجسم الأكبر ثم يتدرج إلى أسفل منتهيا بالمكونات الصغرى التي لا تقبل التقسيم أو التحليل ما أخذ على عدم تفرقته " في تحليله الجملي " بين الجمل المبنية للمجهول ؛ والجمل المبنية للمعلوم، فتحليلهما في نهاية المطاف تحليل واحد[30] ؛ مما يعني احتفاءه بالمبنى والتغاضي عن المعنى ؛ لأن الأول في نظرهم أمر صالح للإدراك المباشر بالسمع أو البصر، والاعتراف بشكله على نحو من النمطية العرفية أمر متوقع من المتكلم والسامع، أي أنهما يدركانه على نحو واحد لا مجال فيه للاختلاف بخلاف المعنى الذي هو عرضة للاختلاف بين فرد وفرد ؛ فإذا قال قائل " بارك الله فيك" فلا خلاف في أن السامع سيدرك أن هناك فعلا وفاعلا وجارا ومجرورا. أما ما وراء ذلك من قصد الخبر أو الدعاء فلا مكان له في منهج التوزيعيين، لأن الوصول إليه يتوقف على حقائق من خارج أبنية الجملة، والتي تتعلق بالمقام الاجتماعي أو السياق أو غيرهما. كما أنه منهج لا يخبرنا عن تحديد عناصر الجملة ، ولا حتى الوسائل التي يتبين كيف يمكن للجمل أن ترتبط بها من الناحية النحوية.

كما أخذ على هذا النوع من التحليل عدم تفرقته بين جملة صحيحة من حيث النحو والمعنى ، وأخرى غير صحيحة؛ لأن التحليل فيهما تحليل واحد ، ولا يظهر الاختلاف من حيث المعنى؛ فجملة " غادر المدرس إلى باريس ، وجملة" غادر الجبل إلى باريس" تحليلهما البنيوي والتوزيعي واحد ، مع أننا لا نقبل الثانية ، ونعدها جملة خاطئة.

وما أُخِذ على هذا التحليل أيضا، في منزلة ثالثة، إخفاقه في الإجابة عن السؤال التالي: ما الذي يجعل المتكلم في لغة من اللغات يستطيع تأليف عدد

لا متناه من الجمل وفقا لقواعد محدودة العدد ؟ أي أن هذا التحليل لا يوضح لنا الطبيعة الإبداعية للغة و النحو ، وذلك أمر تصدى له مجموعة من النحاة اللغويين وفي مقدمتهم أفرام نعوم تشومسكي(A.N.CHOMESKY)، الذي تابع تحليل الجملة بواسطة الإرجاع إلى المكونات المباشرة ، ولكنه تميز بسعيه للوصول إلى قواعد شاملة تنظم تركيب الجملة في جميع اللغات على أساس أن هناك عوامل مشتركة بين البشر، وقدم لنا هذا السعي على شكل ثنائيات تعمل على تحليل الجملة تحليلا عقلانيا ، كما تسعى إلى تفسير الظاهرة اللغوية وفق هذا المنطق، وقدمت على شكل محاولات تيسيرية لتعليم اللغات الهندوأوروبية من أجل فهم القواعد التي تضبط الجمل فيها ، وبها تنتظم.

2- الجملة الأصولية و الجملة غير الأصولية:

كان لمفهوم التوليد الذي قدمه نعوم تشو مسكي في كتابه البني التركيبية الصادر عام 1957، دورا بارزا في تجسد هذه الثنائية الجملية؛ لأن مفهوم التوليد جاء دلالة على الجانب الإبداعي في اللغة ، أي القدرة التي يملكها كل إنسان لتكوين وفهم عدد لا متناه من الجمل في لغته الأم، بما فيها الجمل التي لم يسمعها من قبل (أي كل الجمل الممكنة في اللغة) ، وكل هذا يصدر عن الإنسان بطريقة طبيعية دون شعور منه بتطبيق قواعد نحوية معينة. كما رأى أن الجمل التي تولدها القدرة اللغوية الإبداعية وفق القواعد النحوية لابد من أن تكون مقبولة من أبناء اللغة، وقد عد ذلك من مميزات القواعد النحوية التي طورها، واعتبرها مميزات الحدس عند أبناء اللغة، من حيث قدرتهم على الحكم على جمل معينة بأنها واضحة ومقبولة أو غامضة ومرفوضة، أي تقديم الحدس على أنه دليل مستقل وأصلي في الحكم على الجمل؛ لأن

الجمل في هذه الحالة تختلف من حيث الصواب النحوي (WELL FOREDNESS) ؛ إذ تتفاوت الجمل فيكون بعضها أقل صوابا من بعض ؛ مما ينبغي أنه يحتل موقعا أدنى بين درجات الصواب النحوي، ويناط تقويم الجمل تبعا لهذا المعيار ، وهو معيار النحوية(GRAMMA TICALITY) بما يتمتع به المتكلم السليقي من كفاءة[31] .

وتشمل الكفاءة (COMPETENCE) القدرة على توليد جمل جديدة ممكنة، وسعي إلى فهمها ، بل حتى فهم وتفسير الجمل المفارقة، ولكنها تحول دون دخول الجمل التي لن يقبلها المتكلم السليقي ، لا نحو و لا الدلالة ، لذلك كانت الجمل عنده نوعان:

الجملة	القواعد النحوية	القواعد الدلالية
1- أصولية	+	+
2- جملة غير أصولية	+	-
	-	+
	-	-

فالجملة الأصولية هي الجملة المبنية على نحو جيد موافق لقواعد اللغة القائمة ضمن الكفاءة اللغوية لمتكلم اللغة، أي القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلم ، والتي يطبقها متكلم اللغة بصورة لا شعورية حين ينتج جملة ([32]) ، فيراعي قواعد اللغة التي ينتمي إليها، في بناء جملته وترتيبها وموافقتها لكل المستويات.

أما الجملة غير الأصولية، فهي الجملة التي تنحرف عن هذه القواعد التي تحدد أصولية الجملة ونحويتها، والمرفوضة في عرف لغتها. ومسألة أصولية الجملة–عند تشومسكي– تتمايز عن مسألة الجملة التي بالإمكان تفسيرها وتأويلها ممثلا لذلك بالمثال التالي:

"**إن أفكارا خضراء لا لون لها تنام بغضب**" ؛ فهذه جملة أصولية بالعودة إلى معرفة المتكلم اللغوية، لأن التركيب اللغوي–هنا– صحيح من الوجهة النحوية التركيبية، ولكنه مفرط بالهذيان من وجهة المقبولية الدلالية. والنحو أمام هذه الجملة يقوم بتزويد المتكلم بقاعدة تفسر له: كيف تستعمل الجمل؟ وكيف تفهم؟ لأن الهدف الأساسي للنحو –عنده– هو إلقاء الضوء على العمليات الذهنية والعقلية والسيكولوجية التي تتحكم بعملية الكلام والاستماع والفهم والاستيعاب. وهو كفيل بالإجابة عن تساؤلات أرقت الباحثين وعلماء اللسان طويلا ، وأهمها: ما الذي يمنح المتكلم القدرة على إنتاج جمل جديدة على غير نمط سابق؟ وما الذي يمكن مكتسب اللغة من تأليف جمل بلغته دونما صعوبة، ويمكن السامع من فهم تلك الجمل رغم أنه لم يسمع بها قبلا؟.

كما تتمايزالجملة الأصولية عن الجملة الصحيحة نحويا؛ بمعنى أن مفهوم الجملة الأصولية لا يعادل مفهوم الجملة الصحيحة قياسا –عند تشومسكي– وذلك لارتباط مفهوم الجملة الصحيحة نحويا بالقواعد المعيارية الموضوعة ، في حين أن الجملة الأصولية ترتبط بالقواعد الضمنية الكامنة في الكفاية اللغوية العائدة للمتكلم. كما تتوافق مع معرفته الضمنية بقواعد لغته([33]) وهذا التمايز يبرز بشكل فعال " جملية الجملة " أو " نحوية الجملة " أو " مقبولية الجملة وأصوليتها"، ويفرقها عن الجملة غير الأصولية المرفوضة في عرف الناطقين بها مثل : " السيد يمشي الكرة " " غدا ذهب الولد إلى المدرسة " "

الكلب يقرأ الكتاب" " الفتاة ذهبت الرجل".... إلخ فهي جمل عند تشوسكي بعيدة عن النحوية، غير سليمة إنها غير أصولية في ائتلاف واستناد عناصرها بعضها لبعض، وقد جاءت نتيجة التوليد اللامتناهي للجمل، والتي دعا تشومسكي إلى تجنبها.

و يحيلنا مفهوم مقبولية (Acceptability) ونحوية (Grammaticality) الجملة، ولا مقبوليتها ولا نحويتها إلى حديث سيبويه- في تراثنا -عن استقامة الكلام، فيما أسماه " المراتب الشعرية والقبولية في الكلام العربي" متناولا هذه القضية وفق منهجية علمية موضوعة ودقيقة، لا تبتعد كثيرا عن المنهجية الألسنية الحديثة؛ لأن الجملة المستقيمة لديه هي التي : هل سمعت على لسان عربي موثوق به أم لم تسمع ؟ وهل يقولها العربي أم لا ؟ أو هل يستقبلها العربي من حيث هي جملة مستقيمة بالعودة إلى سليقته أم لا ؟

فميز بين : 1 المستقيم / 2 المستقيم الحسن / 3 المستقيم القبيح / 4 المستقيم المستكره / 5 المستقيم الكذب / 6 المستقيم المحال / 7 المحال الكذب . [34]

فيربط سيبويه ــ في هذا التقسيم ــ الكلام " بالعربي الموثوق به، أي بكلام آخر، بمعرفة العربي الموثوق به بلغته، ويميز بين الاستقامة وعدم ملاءمة الكلام لمقتضى الحال، أو لواقع الأشياء، في الكلام المستقيم الكذب، فهو يميز بالتالي بين استقامة الكلام ومقبوليته الدلالية .[35] ولا يقتصر الحكم بأصولية الجمل، في إطار النظرية التوليدية على قبول جملة معينة أو رفضها بصورة قطعية، إنما ينص على وجود درجات متفاوتة من حيث الحكم على الجمل .

كما تتباين الجمل غير الأصولية نسبة إلى درجة انحرافها عن قواعد اللغة، فترتبط درجة " غير أصولية للجملة " بالمستوى اللغوي، الذي تنتمي إليه القاعدة التي تنحرف عنها الجملة على مستوى مكونات اللغة الثلاث : المكون

الصوتي، والمكون النحوي التركيبي، والمكون الدلالي، وكان أغلب الاهتمام للمكون الثاني، لأنه المكون التوليدي الوحيد، في نظر هذه النظرية، أي أنه يولد البنى التي تختص بتأويلها قواعد المكونين التأويليين الصوتي والدلالي. إنه من يربط بينهما، لذلك تكون من مكون أساسي (قواعد إعادة الكتابة/ ويهجم)، ومكون تحويلي.

3 ــ الجملة النواة والجملة التحويلية:

ميز تشوسكي في كتابه " البنى التركيبية، كذلك " بين الجملة النواة (Kernel sentence) وهي ــ في نظرة ــ الجملة الأساسية، البسيطة، التامة، الصريحة، الإيجابية، المبنية للمعلوم، والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالبنية البسيطة للفكرة.إنها الجملة التي لم تطبق عليها أي تحويلات، جوازية.

وبين الجملة المشتقة (Derived sentence) أي الجملة المحولة وفق قواعد معنية، يجدها تشومسكي قواعد قادرة على وصف اللغة وتفسير معطياتها. وتعتمد هذه القواعد في المقام الأول على تطبيق قواعد تركيب أركان الجملة، لتجري عليها تحويلات تبين لنا الكيفية التي يتم الانتقال بها من المستوى المجرد ــ للبنية العميقة إلى مستوى آخر هو الشكل النهائي للجملة في البنية السطحية، وهذا ما يفسر تنوع البنى السطحية وتعددها، قياسا إلى العدد المحدود للبنى العميقة، والتوليد عند تشومسكي ناتج عن الكفاية اللغوية، أما التحويل فهو نتاج الأداء أو الإنجاز .

وللتحويلات أكثر من نموذج، فهناك التحويل : بالقلب، وبالحذف، بالاستفهام، بالبناء للمجهول، بالجمع، بالإلحاق، بالزيادة، بالتبديل، بالنفي، بالإتباع....إلخ . وتأتي على صنفين مختلفين، جوازيه اختيارية وإجبارية وجوبية؛ فالتحولات الأولى هي التي يجوز تطبيقها وعدم تطبيقها عند صياغة

تشقيق ما، ويظل الناتج في الحالتين جملة، أما التحولات الوجوبية، فإنها إذ لم تطبق لا يكون الناتج جملة أبدا .[36]

بمعنى آخر إن التحويلات الاختيارية تصبح الجملة نحويا ودلاليا بها وبغيرها كقاعدة البناء للمجهول، تقديم المفعول به عن الفاعل التأخير ..إلخ. أما الإجبارية فهي قواعد لا تصح الجملة إلا بها نحو قاعدة المطابقة في الجنس أو العدد، زمن الفعل وهكذا. وكلا التحويلين يتداخل أثناء التعامل مع الجملة، إذ قد ينجر عن تحويل اختياري عدة تحويلات إجبارية لتستقيم الجملة.

أما فكرة تشومسكي عن القواعد التحويلية، فيمكن تلخيصها، في أن الجملة التي يتلفظ بها المتكلم تمر عند نطقها بمرحلتين متتابعتين؛ الأولى منهما يتم فيها استخدام القواعد الأساسية التي ترتبط بكفاية المتكلم ومعرفته المختزنة باللغة، والثانية من المرحلتين هي التي يتم فيها اللجوء إلى القواعد التحويلية، وهي قواعد مرتبطة بالأداء، فهي تعمل على تحويل التركيب الأساسي، الذي هو نتاج القواعد الأساسية التوليدية إلى جملة ذات طابع نحوي ونطقي ومعنوي نهائي، وقد سميت البنية الأولى للجملة بنية عميقة، في ما سميت الثانية بنية سطحية [37]، وبالتالي على الشكل التالي :

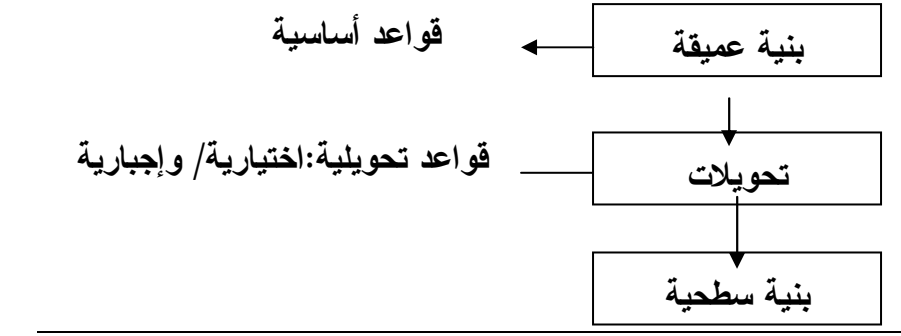

فالبنية العميقة (deep structure) هي من نتاج العناصر الأولية المغذية لكل من المكون النحوي والمكون الدلالي، إنها " الأساس الذهني المجرد لمعنى معين، يوجد في الذهن، ويرتبط بتركيب جملي أصولي يكون هذا التركيب رمزا لذلك المعنى وتجسيدا له، وهي النواة التي لابد منها لفهم الجملة ولتحديد معناها الدلالي، وإن لم تكن ظاهرة فيها "[38]، لأن هذه البنية غالبا ما تمثل الجملة بطريقة تجريدية مظهرة كل العوامل التي تتحكم في كيفية تفسير معنى وتأويله .

أما البنية السطحية (surface structure)، فهي نتاج المكون التحويلي (أي استعمال القواعد التحويلية السابقة الذكر)، وفي هذه البنية تمثل الجملة بطريقة ملموسة و واقعية مظهرة كل المورفيمات (الحرة المنفصلة، والمقيدة المتصلة)، والتي ترجع إلى ما سوف نسمعه إذا نطقنا تلك الجملة [39].

وخلاصة الأمر، أنها الكلام المنطوق المرتبط ارتباطا وثيقا بالقواعد التحويلية في اللغة، فبها يتم انتظام الكلمات في جمل، يعبر بها المتكلم عن علاقة ذهنية مجردة (المعنى) بكلمات محسوسة منطوقة وقد أورد تشوسكي لتوقيع ذلك المثال التالي :

الله الذي لا يرى خلق العالم المرئي

فهذه جملة تحويلية، وهي البنية السطحية لمعان ذهنية مجردة، يمكن تمثيلها بالجمل النواة الثلاث الآتية:

ج 1 ← الله الذي لا يُرَى

ج 2 ← العالم مرئي

ج 3 ← خلق الله العالم

فيتم ارتباطها ببعض، أو تحويلها، لتظهر في الجملة التحويلية الكبرى: " الله الذي لا يُرى خلق العالم المرئي " ، و يتم هذا التحويل بواسطة عدد من العناصر التي تستخدم بربط الجمل النواة بعضها ببعض، فترمز الجملة الكبرى إلى المعنى الذهني المجرد الكائن في ذهن المتكلم، وهو ذو دور رئيسي في الوصول إلى المعنى الدلالي التركيب الجملي (40)

وزيادة للتوضيح نورد المثال التالي، قوله تعالى: " عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم "(41).

فهذه الجملة تتألف من مكونات نحوية هي : رب، يكفر، الضمير الذي يعد مكونا نحويا كذلك، و يضاف إلى ذلك المكونان التحويليان : " عسى" و " أن" وهي مورفيم يقترن استعمالها بالفعل المضارع، والمكون النحوي المتمثل في التكملة.

فقد مرت هذه الجملة وفق آراء تشوسكي بمراحل الآتية:

1ــ توفر المادة الأولية، وهي طلب تكفير السيئات، وبعد ذلك تأخذ الكلمتان الأساسيتان موقعهما في البنية وهما: (رب) و (كفر). وهذه المرحلة تؤدي إلى بروز الجملة النواة الأساسية : الرب يكفر السيئات .

2ــ أضيفت في مرحلة ثانية المكونات التحويلية (عسى) الذي هو كالفعل، لكنه لا يحمل معناه، وإنما يشبه الأفعال المساعدة، ليعبر عن الترجي، ولما كان هذا المكون التحويلي لا يدخل الجملة التي أنجز الفعل فيها بل الجملة التي يتوقع فيها حدوث الفعل مستقبلا، لذا تذكر "أن المكون التحويلي الثاني في الجملة لتناسب التوقع والاستقبال" .

3ــ أضيف إلى الاسم "رب" ضمير، وهو مكون صرفي حل محل الاسم وشغل موقعا إعرابيا مهما في وهو المضاف إليه، وهو من العناصر الفضلى تصح الجملة بها ومن دونها .

4ــ في مرحلة أخرى رابعة توضع اللواصق الصرفية أو المورفيمات المقيدة من باب القواعد التحويلية الإجبارية، فمثلا : أن وياء المضارعة في كفر، وعلامة الرفع في ربكم، وهذا كله يمكن اعتباره تمثيلات صرفية/ فونولوجية، تظهر في الطور النهائي من أطوار تكون الجملة والتي تظهر في البنية السطحية .

4 ــ الجملة النظامية والجملة النصية :

لقد فرّق جون لاينز (J. Lyons 1987) بين نوعين من الجمل، الأولى الجمل النظامية (system sentence) والتي هي عبارة عن "شكل الجملة المجرد، الذي يولد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في نحو لغة ما " [42] ، وهي لا تقع مطلقا كنتاج للسلوك اللغوي المعتاد كما أنه من الممكن استعمال الأشكال الممثلة للجمل النظامية في مناقشة وصفية لبنية اللغة و وظائفها وتلك الأشكال الممثلة هي التي تذكر عادة في الوصف النحوي للغات، وفق التراكيب الإسنادية المعروفة، والثانية ما أسماه " الجملة النصية أو النصانية (textual sentence)" وهي الجملة المنجزة فعلا في المقام، وفي هذا المقام تتوافر ملابسات لا يمكن حصرها ويقوم عليها الفهم والإفهام، وتتعدد الجمل في المقام الواحد، وعلى لسان شخص ــ نظريا ــ إلى ما لا نهاية له [43]، ومثال ذلك جملة:" لا تسرع " ؛ إذ تعتبر هذه من منظور تحليل لاينز جملة نصية ظاهرة تحيل على نص نفي بالجملة موجود في البنية العميقة يحدده السياق فيتحتم علينا –عندها– تقدير نص ما، نأتي فيه على ذكر أسباب

ودوافع و نتائج هذه الجملة النصية، أو هذا الطلب" لا تسرع" ، كقولنا مثلا: من أجل سلامتك ولوجود مخاطر في الطريق و...إلخ، فيا أيها السائق لا تسرع " .

فالجملة عند لاينز، من خلال هذا التقسيم الثنائي هي الغاية الوحيدة الكبرى التي تسعى إليها دراساته وأبحاثه،بل وكل دراسة لغوية، يجب أن تكون؛ لأنها المحور للدرس اللغوي، والوحدة الأساسية للكلام، كما كانت موضوعا هاما للنحو، يدرس تعريفاتها ويبين مكوناتها، ومختلف القواعد التي تحكمها، وعليها قامت النظريات النحوية والاتجاهات اللسانية المختلفة والمتعاقبة، لأنها بنية قارة في الكلام وقرارها هذا جعل النظريات التي شغلت بوصفها وتقنيتها متينة متانة نسبية، ونسبتها متأنية من طبيعة الكلام نفسه [44] .

ونشير في آخر هذا التقسيم الثنائي إلى أن النوع الثاني من الجمل المقترح من قبل جون لاينز، أي الجملة النصية، في إطارها التداولي، وفي سياقها التواصلي كان من أبرز المنعطفات في تأسس اتجاه جديد عني بالنص، وسمي " نحو النص" أو " لسانيات النص" .

وفي خاتمة هذه الثنائيات التحليلية للجملة، ما يمكن قوله أن الاختلاف في طرق تحليل الجملة عند القدامى والمحدثين، بهذا الشكل الثنائي، دليل على أن الكثير من المسائل، مازال بالإمكان أن ينظر إليها من وجهات عديدة مختلفة، وفي كل منها شيء ليس في الأخرى، ولا ضرورة أن تنقض أو تنسخ بعضها بعضا، لأن طبيعة الدراسات الإنسانية تأبى ذلك، كما أن مدى البحث في هذه المسائل لا يضيق عن إفساح المجال للآراء على كثرتها وللاقتراحات على تعددها وتباين مدارسها .

وأمام هذا التباين والتعدد في تحليل الأبنية اللغوية المستقلة، التي يمكن أن تحدث والتي يمكن اعتبارها جملا قائمة برأسها بنظرة وصفية تحليلية برجماتية، في مقابل نحو عربي واجه فيه المتعلم منذ البدايات كل ما هو مجرد وذهني إلى حد الجفاف، والتي لا يقوي على إدراكها بعض المشتغلين بتعليم النحو فما بالك بالمتعلمين، وهي أمور تقدم بنمطية متناهية منذ المراحل التعليمية الأولى، مما يدفعنا للتساؤل : هل هذا تيسير في تعليم النحو وفي كيفية التعامل مع الجملة تحليليا عندما يجد الطالب نفسه أمام ثنائيات تقابلية جديدة للجملة في مرحلة الجامعة وكلها وليدة نظريات لسانية غربية، بعد أن كان أسير ثنائيات نمطية، اسمية، فعلية، جمل لا محل لها من الإعراب، جمل لها محل من الإعراب، جملة بسيطة، جملة مركبة ، مع هذا التغير في البنية التحتية: مصطلحات التعبير، أنماط التفكير، الاهتمامات الجديدة....إلخ، و التي أبعدته عن لغته السليمة، وأضجرته عن تعلم النحو بلسان النحاة القدامى، أم العكس؟ تساءل آخر: أمام التفاعل الحاصل للدرس اللغوي العربي مع كل هذه النظريات اللسانية الحديثة على كل المستويات، هل يبقى أسير النمطية المعروفة في الطرح والتعلم والتعليم ؟

الهوامش والمراجع

[1] – فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريف / صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس ، 1985،ص 34.

[2] – سوسير، المرجع نفسه ، ص 188.

[3] – ابن جني(أبو الفتح عثمان 392ه)،الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، ج1، ص32.

[4] – ابن الحاجب النحوي المالكي(570هـ– 646هـ)، كتاب الكافية في النحو، شرحه، رضي الدين ، محمد بن الحسن الاستراباذي(686)، دار الكتب العلمية، بيروت1995، ج1،ص 8.

[5] – ينظر : الزمخشري، المفصل، 60، و العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص 41، و عباس حسن، النحو الوافي، ج1، 15، و المنصف عاشور، المرجع نفسه، ص 12- 13، و خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة و تراكيبها، ص 77.

[6] – المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، دار الكتاب المصري/اللبناني، القاهرة/بيروت، الطبعة الثانية، 1399هـ/1979م، ج1، ص 8، و ينظر: ص 10 و 46.

[7] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 17.

[8] – أحمد حاطوم، اللغة ليست عقلا، من خلال اللسان العربي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ص 126، 127. و ينظر: حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، 218.

(•) نحن هنا في هذا المقام- لسنا بصدد عرض تعريفات الجملة ؛ أنماطها و تقسيماتها وأركانها و خلافات اللغويين القدامى و المحدثين حولها، لأن هذا مجال آخر.

[9] - John Lyon, linguistique Générale (INTRODU-5 LINGUISTIQUE THEORIQUE),
TRADUCTION: DUBOIS CHAR LIER ROBUISON, LARROUSSE, IMPRIMERIE HERISSEY, France, PARIS, 1983, P133.

[10] - فندريس، اللغة ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية ، مطبعة نخبة البيان ، باريس، ديسمبر 1950، ص101.

[11] – روبرت دي بوقراند، النص والخطاب والإجراء ،ترجمة :تمام حسان ، عالم الكتب، القاهرة ، ط1، 1418 ، 1988 ، ص88 .

[12] – سامي عياد حنا وآخرون ، معجم اللسانيات الحديثة ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت 1997، ص129.

[13] – إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، ط6، 1978،ص 260 -261، وينظر : مهدي المخزومي ، في النحو ، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط2، 1986 ، ص33 .

[14] – عبد الله محمد الغذامي، الخطيئة و التكفير (من البنيوية إلى التشريحية) — مقدمة نظرية، دراسة تطبيقية — دار سعاد الصباح، الكويت، 1984 ص 96.

[15] – حسن عباس، النحو الوافي، ج1، ص 338 – 339، و ينظر: أحمد محمد قدور,مبادئ اللسانيات, دار الفكر, سوريا,1999.ص236.

♦ و يرى الدكتور أحمد محمد قدور أن هذا المفهوم يختلف عن مفهوم المسند والمسند إليه في نحونا العربي ، والذي سبقت إليه الإشارة؛ كون المسند -هنا- هو عنصر يحمل معلومات معروفة أو سبقت الإشارة إليها من خلال السياق، على حين أن المسند إليه هو ما يحمل

معلومات جديدة تقدم للسامع أو القارئ ولا علاقة للمسند والمسند إليه هنا بأي اعتبارات نحوية كالفاعلية والمفعولية والابتداء والإخبار...إلخ. ينظر: أحمد محمد قدور ، مبادئ اللسانيات ، دار الفكر ، سوريا ، ط2، 1999، ص242 .

[16] – الكهف :الآية 46 .

[17] – أندريه مار تينه ، مبادئ اللسانيات العامة ، ترجمة أحمد الحمو، المطبعة الجديدة ، دمشق 1985 ، ص124 .

[18] – أحمد محمد قدور ، المرجع نفسه ، ص217 .

[19] – ينظر : مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، ص40-41 .

[20] – أحمد محمد قدور ، مبادئ اللسانيات ، ص218.

[21] – مهدي المخزومي ، المرجع نفسه ، ص41 .

[22] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، شرح وتخريج ، ياسين الأيوبي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2002، ص200-201.

[23] – ابن الحاجب ، الكافية في النحو ، ج1 ، ص08 .

[24] – محمد خان ، لغة القرآن الكريم ، المكتبة الوطنية ، الجزائر ، ط1، 2004، ص23.

[25] – المرجع نفسه، ص23.

[26] – خليل أحمد عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها –منهج وتطبيق ، عالم المعرفة ، جدة ، ط1، 1984 ، ص19.

[27] – خليل أحمد عمايرة ، في التحليل اللغوي ، مكتبة المنار ، الأردن ،ط1، 1987، ص12.

[28] – أحمد محمد قدور ، مبادئ اللسانيات ، ص249 .

[29] – إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة ، الأردن ، ط2 2007، ص83.

[30] – إبراهيم خليل ، المرجع نفسه ، ص87.

[31] – ميلكا ايفيتش ، اتجاهات البحث اللساني ، ترجمة : سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط2 ، 2000، ص385.

[32] – ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، ط1، 1992، ص49.

[33] – ينظر: المرجع نفسه، ص49-50.

[34] – ينظر: سيبويه (ت 180 هـ) ، الكتاب،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط3، 1988، ج1، ص 25.

[35] – ينظر: سيبويه (ت 180 هـ) ، الكتاب، ج1، ص 25.

[36] – ميشال زكريا ، بحوث ألسنية ، ص 50 .

[37] – مليكا ايفتش ، اتجاهات البحث اللساني ، ص 384 .وينظر : أحمد المؤمن ، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005 ، ص 207

[38] – ابراهيم خليل ، في اللسانيات ونحو النص ، ص 95 .

[39] – خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص 58 . وينظر : مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية، في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي، سوريا، ط1، 2001، ص 27 .

[40] – خليل أحمد عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص 58 . وينظر:مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية، ص 27 .

[41] – سورة التحريم ' الآية 8 .

[42] – الأزهر الزناد، نسيج النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ، ص 14 .

[43] – المرجع نفسه ، ص 15 .

[44] - المرجع عينه ، ص 14 .